روايات عيسى بن عمر واختياراته في الكتاب وموقف سيبويه منها "دراسة وصفية"

خالد محمد محمد الصغير
الأكاديمية الليبية فرع مصراتة khaled.as14@yahoo.com

تسلمت الورقة بتاريخ 03/ 01/ 2024م
وقبلت بتاريخ 10/ 01/ 2024م
ونشرت بتاريخ 14/ 01/ 2024م

الكلمات المفتاحية:
عيسى بن عمر، سيبويه، الكتاب، مصادر الاستشهاد، الاختيارات.

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد فهذا بحث في كتاب سيبويه، ذلك المؤلَّف المشهور المتداول، قرآن النحو، المصدر المعروف للدراسات النحوية والصرفية، يدرس ما ضمَّنه سيبويه من أقوال رواها شيخُه عيسى بنُ عمر، واختيارات اختارها، ويبيّن موقفَ سيبويه من هذه الروايات والاختيارات، فأما الروايات فهي في القراءة القرآنية، والإنشاد، وأقوال العرب، وقد جعلتها تحت (مصادر الاستشهاد)؛ وأما الاختيارات فهي صرفية، ونحوية، وقد جعلتها تحت (الاختيارات النحوية والصرفية).
أبدأ بالحديث بعد تمهيد عن منهجية البحث، والدراسات السابقة؛ ثم أتحدث عن عيسى بن عمر، فأثبت اسمه، ومشايخه، وطبقته، ومكانته العلمية، وتلاميذه، وقراءته القرآنية، وتاريخ وفاته؛ ثم أتحدث عن سيبويه، فأثبت اسمه، ومشايخه، وطبقته، ومكانته العلمية، وتلاميذه، ومؤلفاته، وتاريخ وفاته، وأقسِّم بعد ذلك البحث إلى قسمين، المبحث الأول/ مصادر الاستشهاد، وفيه ثلاثة مطالب، الأول/ القراءة القرآنية، والثاني/ الإنشاد، والثالث/ أقوال العرب، والمبحث الثاني/ الاختيارات النحوية والصرفية، وفيه مطلبان، الأول/ الاختيارات النحوية، والثاني/ الاختيارات الصرفية، وبذلك تتضح الروايات، وتظهر الاختيارات، ويكون موقف سيبويه ظاهرا، حيث أثبت كلامه وأتحدث عن ذلك، مبيّنا ما ذكره بعضُ شراح كتابه، ثم أختم بخاتمة أبيّن فيها النتائج التي توصلت إليها.

أولا/ تمهيد:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد فإن هذا البحث دراسة في كتاب سيبويه، يتتبع روايات عيسى بن عمر واختياراته، ويبيّن موقف سيبويه من تلك الروايات والاختيارات، ولا يخفى على البحاث مكانة كتاب سيبويه، فهو كما قيل: قرآن النحو، فهو المصدر وعليه المدار، ولا شك أن الإنسان في هذه الحياة مهما بلغ شأنه يؤثر ويتأثر؛ ولأن الكتاب أساس في علم النحو بمفهومه العام اخترت أن يكون البحث فيه، بواسطة شيخ من شيوخ سيبويه، وهو عيسى بن عمر الثقفي؛ لأظهر مكانة هذا العَلَم، ولنتبين جانبا من جوانب الأثر، فما الذي نقله سيبويه عن عيسى بن عمر؟ وما الأبواب التي نقل فيها؟ وما المسائل التي كان فيها النقل؟ وكيف تعامل سيبويه مع هذا النقل؟

ثانيا/ منهجية البحث: سأتبع في البحث طريقة واحدة، أبدأ بالنص الذي ذكر فيه سيبويه عيسى بنَ عمر بعد ذكر الباب الذي تحته النص، ثم أتبعه بنصوص أخرى من الكتاب إن لزم الأمر، ثم أبين مكان النص في تقسيم البكاء لكتاب سيبويه، حتى يظهر جليا مكان النص بتقسيم واضح، ثم أتبع ذلك بما ذكره شراح كتاب سيبويه، فإن لزم الأمر أتبعته بما يتم الفائدة من مصادر أخرى، وأختم ببيان ما في نص سيبويه.

وسيظهر جليًّا بإذن الله -عز وجل- تقسيم سيبويه المادة المنسوبة إلى عيسى بن عمر، وسيتضح أسلوب سيبويه في تعامله مع هذه المادة التي اختلفت مشاربها، من دراسة الكلمات التي يستعملها سيبويه، ومن سياق الحديث الذي وضع فيه سيبويه ما نسبه إلى عيسى بن عمر، ونقله عنه.

ثالثا/ الدراسات السابقة: وقفت على دراسة واحدة، وهي بحث في مجلة شمالجنوب، بعنوان (المأثور عن عيسى ابن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه، دراسة صرفية نحوية)، وهو يختلف عن هذا البحث، من حيث التعريف بسيبويه وعيسى بن عمر، ومن حيث تقسيم البحث، ومن حيث الدراسة، وقد ذكر الباحث في الخاتمة أن شخصية عيسى بن عمر لم تدرس -حسب علمه- دراسة لُغوية شاملة، وبحثه الذي قدمه، منطلق لاستكمال شخصية عيسى بن عمر الفذة[1]، وهذا البحث جزء من الدراسة لشخصية عيسى بن عمر ولسيبويه في الكتاب.

(1) ينظر المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي ص26.

رابعا/ عيسى بن عمر الثقفي:

- اسمه:

عيسى بن عمر الثقفي، البصري[1]، مولى خالد بن يزيد المخزومي[2]، وكنيته أبو سليمان، وقيل: أبو عمرو[3]، نسب إلى ثقيف بعد أن نزل فيهم[4].

- مشايخه:

درس عيسى بن عمر على أيدي السابقين، وجمع بين اللغة والنحو والقراءة، وقرأ وعرض وسمع، ويمكن جمع مشايخه في الآتي:

1- الحسن البصري، قرأ عليه القرآن.
2- عاصم الجحدري، عرض عليه القرآن[5].
3- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[6].
4- عبد الله بن كثير، قرأ عليه القرآن[7]، وروى عنه.
5- أبو عمرو بن العلاء[8].
6- محمد بن محيصن، قرأ عليه القرآن، وروى عنه[9].

- طبقته:

عدَّ الزبيدي عيسى بن عمر في الطبقة الرابعة من طبقات النحويين البصريين[10]، وهي طبقة أبي عمرو بن العلاء، وأبي سفيان بن العلاء، والأخفش الكبير[11]، وعدَّه في الطبقة الثانية من طبقات اللُّغويين البصريين، وهي طبقة أبي عمرو بن العلاء، وهاشم بن القاسم، وسماك بن حرب بن أبي سعيد[12].

- مكانته العلمية:

عيسى بن عمر من مقدمي نحاة البصرة، رويت عنه قراءات[13]، كان عالما بالنحو والعربية[14] والقراءة، وكانت قراءته مشهورة[15].

وذكر أبو الطيب اللغوي أنه كان أفصح الناس، وكان يستعمل الغريب في كلامه وفي قراءته[16]، وهو أول من بلغ في النحو غايته[17].

- تلاميذه:

جلس عيسى بن عمر إلى الطلبة يعلمهم، وينقلون عنه ما يتعلمونه إلى غيرهم، وتلاميذه فيما اطلعت عليه هم:

1- أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي[18].
2- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي[19].
3- حمَّاد بن سَلمة[20].
4- خلَف بن حسَّان[21]،
5- الخليل بن أحمد الفراهيدي[22].

---

(1) ينظر أخبار النحويين البصريين ص25.
(2) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص40.
(3) تنظر نزهة الألباء ص28.
(4) ينظر معجم الأدباء 2141/5.
(5) تنظر غاية النهاية 540/1.
(6) ينظر أخبار النحويين البصريين ص25، وطبقات النحويين واللغويين ص40، ومعجم الأدباء 2141/5.
(7) ينظر معجم الأدباء 1545/4.
(8) تنظر مراتب النحويين ص21.
(9) تنظر غاية النهاية 540/1.
(10) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص40.
(11) ينظر السابق ص35-40.
(12) ينظر السابق ص159.
(13) ينظر أخبار النحويين البصريين ص25.
(14) ينظر معجم الأدباء 2141/5.
(15) تنظر نزهة الألباء ص28.
(16) تنظر مراتب النحويين ص21، وطبقات النحويين واللغويين ص41.
(17) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص22.
(18) ينظر السابق ص125.
(19) أخبار النحويين البصريين ص44، ومعجم الأدباء 1744/4.
(20) تنظر مراتب النحويين ص66.
(21) ينظر السابق ص46-47.
(22) تنظر مراتب النحويين ص27، وأخبار النحويين البصريين ص25.

6- أبو زيد الأنصاري.
7- أبو سعيد الأصمعي[1].
8- سيبويه[2].
9- أبو عبيدة معمر بن المثنَّى.
10- القاسم الأنباري[3].
11- محمد بن المستنير المعروف بقطرب[4].

وروى القراءة عنه جمع، ذكرهم ابن الجزري فقال: "روى القراءة عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي، وهارون بن موسى، وسهل بن يوسف، وعبيد بن عقيل النحوي، وعبد الملك بن قريب، والخليل بن أحمد، وشجاع البلخي"[5].

- قراءته القرآنية:

عرض عيسى بن عمر القرآن على عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وسمع من الحسن البصري، وروى عن ابن كثير وابن محيصن حروفا، وله اختيار في القراءة على قياس العربية[6].

يقول ابن الجزري في القراءة التي يقرأ بها: ((قال أبو عبيد القاسم بن سلام: كان من قراء البصرة عيسى بن عمر الثقفي، وكان عالما بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة، ويستنكره الناس، وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلًا، منه ﴿ ... حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[7]، (الزانيةَ والزاني)[8]، (والسارقَ والسارقةَ)[9]، (هُنَّ أطهرَ لكم)[10]"[11].

- مؤلفاته:

ألف عيسى بن عمر في النحو كتاب الإكمال وكتاب الجامع، أحدهما مختصر والآخر مبسوط[12]، ولا وجود -حسب اطلاعي- لهذين الكتابين، وفيهما يقول الخليل بن أحمد:

بطـل النَّحوُ جميعا كلُّـــهُ غير ما أحدث عيسى بنُ عُمرْ
ذاك (إكمالٌ) وهذا (جامعٌ) فهُمـا للناس شمـــسٌ وقـمرْ[13].

- وفاته:

توفي عيسى بن عمر سنة 149هـ[14].

خامسا/ سيبويه:

- اسمه:

عمرو بن قنبر، وكنيته أبو بشر، -وهي أثبت كناه-، وأبو الحسين، ويقال: إنه يُكْنى أبو عثمان، وقال أبو حاتم: اسمه عمرو بن عثمان بن قَنبر، وهو من أهل الفرس، من موالي بن الحارث بن كعب[15].

- مشايخه:

أخذ سيبويه العلم عن الجهابذة الذين تلقوا العلم وعلموه الناس، وفيما يلي ترتيبهم:

1- حمَّاد بن سلمة، درس عليه الحديث[16].
2- أبو الخطاب عبد الحميد الأخفش في اللغات[17].

---

(1) تنظر مراتب النحويين ص39-40.
(2) ينظر أخبار النحويين البصريين ص37، ومعجم الأدباء 2123/5.
(3) تنظر مراتب النحويين ص97-98.
(4) ينظر أخبار النحويين البصريين ص44، ومعجم الأدباء 1744/4.
(5) غاية النهاية 540/1.
(6) ينظر نفسه.
(7) سورة المسد، 4، وهي قراءة عاصم، البدور الزاهرة ص442، ، ونسبها أبو عبيدة إلى عيسى بن عمر، مجاز القرآن ص315، ونسبها أبو حيان إلى الحسن وزيد بن علي وعاصم وغيرهم، تفسير البحر المحيط 527/8.
(8) القراءة غير متواترة، قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾، سورة النور، 4، تنظر البدور الزاهرة ص275، ونسب أبو حيان قراءة النصب إلى عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وغيرهما، تفسير البحر المحيط 393/6.
(9) القراءة غير متواترة، قال تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... ﴾، سورة المائدة، 38، تنظر البدور الزاهرة ص113، ونسب أبو حيان قراءة النصب إلى عيسى بن عمر وابن أبي عبلة، تفسير البحر المحيط 490/3.
(10) القراءة غير متواترة، قال تعالى: ﴿ ... قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ... ﴾، سورة هود، 78، تنظر البدور الزاهرة ص193، ونسب أبو حيان قراءة النصب إلى الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وغيرهم، تفسير البحر المحيط 247/5.
(11) غاية النهاية 540/1-541.
(12) تنظر مراتب النحويين ص23، وتنظر طبقات النحويين واللغويين ص23، ومعجم الأدباء 1466/4.
(13) ينظر أخبار النحويين البصريين ص25، وتنظر نزهة الألباء ص28.
(14) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص45، ومعجم الأدباء 2141/5.
(15) تنظر مراتب النحويين ص65، وطبقات النحويين واللغويين ص66.
(16) ينظر أخبار النحويين البصريين ص34.
(17) ينظر السابق ص37.

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، وهو أستاذه في النحو[2]، وعامة الحكاية في كتابه عنه[3].
4- عيسى بن عمر في النحو.
5- يونس بن حبيب في النحو[4]، وقد أكثر سيبويه من الرواية عنه[5].

- طبقته:

عدَّ الزبيدي سيبويه في الطبقة السادسة من طبقات النحويين البصريين[6]، وهي طبقة النضر بن شُميل، وأبي محمد اليزيدي[7].

- مكانته العلمية:

هو أعلم الناس بالنحو بعد شيخه الخليل[8]، يقال: برز من أصحاب الخليل أربعة: سيبويه، والنَّضر بن شُميل، ومؤرّج العِجلي، وعلي بن نصر الجَهضَمي، وأبرع الأربعة في النحو سيبويه، وغلب على النضر اللغة، وعلى العجلي اللغة والشعر، وعلى الجهضمي الحديث[9].

- تلاميذه:

أخذ جماعةٌ النحو عن سيبويه، برع منهم:
1- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وهو من أبرز تلاميذه[10].
2- أبو علي محمد بن المستَنِير قطرب، وهو من أبرز تلاميذه[11].
3- الناشي[12].

- مؤلفاته:

ألف سيبويه كتابه المشهور، ولا يعرف له اسم إلا (الكتاب)، وقد سمَّى الناس كتاب سيبويه قرآن النحو[13]، وهو كتاب لم يسبق إليه أحد ممن قبله، ولم يلحق به أحد ممن بعده[14]، وقد اشتهر كتاب سيبويه حتى أصبح عَلما بين النحويين يعرفونه، فإذا قيل في البصرة: قرأ فلان الكتاب، وقرأ نصف الكتاب، يعلم الجميع أنه كتاب سيبويه[15]، قال المازني: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا بعد كتاب سيبويه فلْيَستَحِ"[16]، اهتم به العلماء، وتلقوه بالعناية، يدرسونه، ويناقشون مسائله، ولا يفارقونه، ومما يذكر في ذلك أن الفراء مات وتحت رأسه كتاب سيبويه[17].

- وفاته:

مات سيبويه في أيام الرشيد[18]، وهو ابن ثلاث وثلاثين، سنة 180هـ[19]، وقال ابن قانع: مات سيبويه سنة 161ه، وجعله الأنباري الأظهر، وقيل: سنة 188هـ، ويقال: 194هـ[20]، وقبره بشيراز من بلاد فارس[21].

سادسا/ عيسى بن عمر في الكتاب:

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر في مواضع عديدة من الكتاب، واختلف هذا النقل من حيث موقف سيبويه منه، وهذا الموقف يظهر من عبارته، ومن سياق الحديث؛ ومن تتبع المواضع يتضح أن سيبويه نقل عن عيسى بن عمر القراءة القرآنية، والإنشاد، والنقل عن العرب، ونقل سيبويه عن عيسى بن عمر اختياراته النحوية والصرفية، فقسمت ما نقله سيبويه على هذا الأساس، وفيما يلي بيان ذلك:

(1) تنظر مراتب النحويين ص65.
(2) ينظر أخبار النحويين البصريين ص37.
(3) ينظر السابق ص31.
(4) ينظر السابق ص37.
(5) ينظر السابق ص27.
(6) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص66.
(7) ينظر السابق ص55-61.
(8) تنظر مراتب النحويين ص65.
(9) ينظر أخبار النحويين البصريين ص37-38.
(10) تنظر مراتب النحويين ص68، وأخبار النحويين البصريين ص38.
(11) ينظر أخبار النحويين البصريين ص38.
(12) تنظر مراتب النحويين ص85.
(13) ينظر السابق ص65.
(14) ينظر أخبار النحويين البصريين ص37.
(15) ينظر السابق ص39.
(16) السابق ص39.
(17) تنظر مراتب النحويين ص87.
(18) ينظر أخبار النحويين البصريين ص39.
(19) تنظر طبقات النحويين واللغويين ص72.
(20) تنظر نزهة الألباء ص58.
(21) تنظر مراتب النحويين ص65.

المبحث الأول/ مصادر الاستشهاد:

المطلب الأول/ القراءة القرآنية:

نقل سيبويه القراءة القرآنية عن عيسى بن عمر في ثلاثة مواضع، وهي قراءات شاذة، وكان النقل فيها بلفظين (حدثنا، يقرأ)، وفي التالي بيان لتلك القراءات، وموقف سيبويه منها:

أ- قال سيبويه في باب ما يكون فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلا[1]: "وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب (هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: (أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه)، و(وجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه). فمن ذلك أنَّه بلغنا أن رؤبة كان يقول: (أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك). وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانوا هُمُ الظَّالِمُونَ). وقال الشاعر، قيس بن ذَريح:

تُبَكِّي على لُبنى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقدرُ.

وكان أبو عمرو يقول: (إن كان لهو العاقل)"[2].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب العاشر (الفصل بضمير الرفع)[3]، تحت تعليق في الفصل مع الحروف الخمسة[4]، والباب العاشر باب تحت رابعا/ أبواب أحكام الضمائر[5] في أبواب الضمائر[6].

يتحدث سيبويه عن الضمير عندما يتحول من الفصل إلى اسم مبتدإ، ويُبْنَى عليه ما بعده، وقد مثل لذلك بقوله: (أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه)، و(وجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه)، ثم نقل سيبويه في هذه المسألة.

وقد نقل سيبويه عن عيسى بن عمر حديثه، وكان النقل قراءة قرآنية، حيث جاء الضمير (هم) بعد أن أخذ الفعل الناسخ (كان) اسمه، و(هم) ضمير رفع، انبنى عليه ما بعده (الظالمون)، وبذلك يكون (هم) مبتدأ وليس فصلا.

والقراءة التي نقلها سيبويه عن عيسى بن عمر في قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾[7]، وهي قراءة شاذة، نسبها ابن خالويه إلى أبي زيد النحوي، وهي على الابتداء والخبر، والجملة في موضع نصب خبر (كان)[8]، وأثبت أبو البقاء القراءة، ووجهها بالتوجيه نفسه، ولم ينسبها[9]، ونسبها أبو حيان إلى عبد الله وأبِي زيد، ووجهها بالتوجيه نفسه، ونقل عن أبي عمر والجرمي قولهما: إن التميميين يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ[10].

وتوسط النقل عن عيسى بن عمر بين ما نقله سيبويه عن رؤبة وقول الشاعر قيس، وفي نقل سيبويه هذا تأكيد للمسألة، فالمسألة فيها قول منثور عن رؤبة، وفيها قراءة منقولة، وبيت شعري، وقد قدم سيبويه القراءة القرآنية على البيت الشعري، ونقل سيبويه مباشرة عن عيسى بن عمر مستعملا كلمة (حدثنا)، والقراءة حدَّث بها عيسى بن عمر عن ناس كثير، وفي هذا تأكيد لها.

و(أقدرُ) في بيت قيس بن ذَريح بالرفع[11]، وهو خبر (أنت)، فهو مرفوع بالابتداء، والجملة خبر (كان)[12].

وذكر الرماني أن كل موقع للفصل إذا جعلته مبتدأ رفعت ما بعده، وإذا جعلته فصلا تخطاه العامل إلى ما بعده، ونقل حكاية عيسى بن عمر عن كثير من العرب القراءة بالرفع، وذكر الرماني أن اللفظ في قراءتهم على الفصل[13].

ب- قال سيبويه في باب من أبواب (إنَّ)[14]: "وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: (فدعا ربَّه إنيّ مغلوبٌ فانتصر)، أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: ﴿ ... وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ... ﴾[15]، كأنه قال - والله أعلم-: قالوا ما نعبدهم. ويزعمون أنَّها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن"[16].

(1) ينظر الكتاب، هارون 389/2.
(2) السابق 392/2-393.
(3) ينظر الكتاب، البكاء 64/4.
(4) ينظر السابق 67/4-68.
(5) ينظر السابق 30/4.
(6) ينظر السابق 9/4.
(7) سورة الزخرف 76.
(8) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص136.
(9) ينظر إعراب القراءات الشواذ 453/2.
(10) ينظر تفسير البحر المحيط 27/8، وينظر معجم القراءات 400/8.
(11) ينظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 289/2.
(12) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص155، وشرح أبيات سيبويه، السيرافي 278/1.
(13) ينظر شرح كتاب سيبويه، الرماني 690/3.
(14) ينظر الكتاب، هارون 142/3.
(15) سورة الزمر 3.
(16) الكتاب، هارون 143/3.

وقال سيبويه في أول الباب: "تقول: قال عمرٌو إن زيداً خيرٌ منك؛ وذلك لأنك أردت أن تَحكيَ قولَه، ولا يجوز أن تُعمل (قال) في (إنَّ) كما لا يجوز لك أن تُعملها في (زيد) وأشباهه إذا قلت: قال زيدٌ: عمروٌ خيرُ الناس"[1].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب التاسع (إنَّ) و(أنَّ) بعد القول[2]، وهو باب تحت رابعا/ أبواب (إنَّ) التي تكون اسما مع مدخولها[3]، وهو تقسيم يقع في أبواب الاسم الناقص[4].

يتحدث سيبويه في هذا الباب عن كسر همزة (إنّ)، تقول: قال عمرو: (إن زيدا خيرٌ منك)، فـ(قال) لا يجوز إعمالها في (إنَّ)[5]، لأن ما بعد (قال) بمنزلة كلام مبتدإ[6].

ونسب سيبويه القراءة إلى عيسى بن عمر، وذكر أنه يريد الحكاية؛ لذلك كسر همز (إنَّ)، ثم استشهد على ذلك بآية من القرآن الكريم، وفسرها، فهنالك قول مضمر، وأيد ذلك بقراءة ابن مسعود، وفي نقل سيبويه يتضح الاستشهاد بقراءة عيسى بن عمر، ودعمها بما يقويها.

والقراءة التي نسبها سيبويه إلى عيسى بن عمر في قوله تعالى: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ۝ ﴾[7]، وهي قراءة شاذة، نسبها ابن خالويه إلى عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق[8]، ولم ينسبها أبو البقاء، وخرجها على أن (قال) و(دعا) بمعنى واحد[9]، وهذا يختلف عن توجيه سيبويه، ونسب أبو حيان القراءة إلى عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وغيرهما، وهي على إضمار (القول) في مذهب البصريين، وفي مذهب الكوفيين على إجراء الدعاء مجرى القول[10].

وقد قاس سيبويه قراءة عيسى بن عمر على قول الله عز وجل: ﴿ ... وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ... ﴾، فهناك (قول) محذوف، وهي بـ(القول) في مصحف عبد الله بن مسعود[11].

ج- قال سيبويه في باب الهمز[12]: "وقد قال الذين يخفِّفون: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّمَوَاتِ)[13]، حدثنا بذلك عيسى؛ وإنَّما حذفتَ الهمزة ههنا لأنك لم ترد أن تُتم وأردتَ إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرفٌ هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان"[14].

وقال سيبويه قبل ذلك: "واعلم أنَّ كل همزةٍ متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردتَ أن تخفِّف حذفتَها، وألقيْتَ حركتَها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: (منَ بُوك؟) و(منُ مُك؟) و(كمِ بِلُكَ؟)، إذا أردت أن تخفِّف الهمزة في (الأبِ) و(الأمِّ) و(الإبِل)"[15].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في (باب الهمز)[16]، تحت (تعقيب على التخفيف)[17].

يتحدث سيبويه عن التخفيف في الهمزة، فقد حذفت الهمزة في (الخب)، و(الهمزة) يكون فيها التخفيف والتحقيق والبدل، والتخفيف تكون فيه الهمزة بينَ بينَ[18]، وتبدل، وتحذف[19].

وذكر سيبويه أن عيسى بن عمر نقل القراءة عن الذين يخففون، حيث حدَّثهم بذلك، ثم علل الحذف، وقد استشهد سيبويه بما حدثهم به عيسى بن عمر، فحديثه له مكانته، ويستدل به، ونقله محفوظ.

والقراءة التي حدَّث بها عيسى بن عمر سيبويه في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۝ ﴾[20]، وهي قراءة شاذة، نسبها ابن خالويه إلى ابن مسعود

(1) السابق 142/3.
(2) ينظر الكتاب، البكاء 278/4-279.
(3) ينظر السابق 248/4.
(4) ينظر الهامش الأول المبدوء بنجمة، الكتاب، البكاء 243/1، 244.
(5) ينظر الكتاب، هارون 142/3.
(6) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 368/3.
(7) سورة القمر 10.
(8) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص146.
(9) ينظر إعراب القراءات الشواذ 527/2-528.
(10) ينظر تفسير البحر المحيط 175/8، وينظر معجم القراءات 220/9-221.
(11) ينظر الكشاف 287/5، وتفسير البحر المحيط 398/7.
(12) ينظر الكتاب، هارون 541/3.
(13) قال تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۝ ﴾، سورة النمل: 25.
(14) الكتاب، هارون 545/3.
(15) نفسه.
(16) ينظر الكتاب، البكاء 246/5.
(17) ينظر السابق 248/5-249.
(18) أي: بينها وبين حرف حركتها، فتكون بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة، ينظر شرح الشافية 30/3-31.
(19) ينظر الكتاب، هارون 541/3.
(20) سورة النمل 25.

وعيسى بن عمر[1]، ولم ينسبها أبو البقاء، وهي بإلقاء حركة (الهمزة) على (الباء)[2]، ونسبها أبو حيان إلى أَبَيٍّ وعيسى بن عمر، وهي على نقل حركة (الهمزة) على (الباء) وحذف (الهمزة)[3].

ومعنى كلام سيبويه بعد نقل القراءة أن تخفيف (الهمزة) التي يسبقها سكون لا يمكن جعلها بين بين؛ لأنها مالت نحو الساكن، وجعلها بين بين مثل الجمع بين ساكنين[4]، وذكر سيبويه أنه لم يقع الإبدال هنا لكراهتهم نقلها إلى ذوات (الواو) أو (الياء) اللتين هما (لامان)[5]، وأجاز الإبدال في ذلك الكوفيون وأبو زيد من البصريين[6].

المطلب الثاني/ الإنشاد:

نقل سيبويه الإنشاد عن عيسى بن عمر في أربعة مواضع، بلفظ (يُنشد، يُنشدون)، والإنشاد لعيسى بن عمر، وبواو الجماعة، ولرؤبة، ولذي الرمة، وفيما يلي بيان لذلك:

أ- قال سيبويه في باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوَّنا[7]: "وزعم عيسى أَن بعض العرب يُنشد هذا البيت، لأبي الأسود الدؤلي:

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعْتِبٍ ولا ذاكِرِ اللهَ إلاّ قَلِيلاً

لم يَحذف التنوينَ استخفافاً ليُعاقِبَ المجرورَ؛ ولكنه حَذَفَه لالتقاء الساكنين، كما قال: رَمَى القومُ. وهذا اضطرارٌ، وهو مشبَّهٌ بذلك الذى ذكرتُ لك"[8].

وقال سيبويه قبل ذلك: "واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيَحذفون التنوينَ والنون، ولا يتغير من المعنى، شيءٌ، وينجرُّ المفعولُ لكفِّ التنوين من الاسم"[9].

جعل البكاء النقل تحت حذف التنوين اضطرارا[10]، وهو في الباب الأول/ عمل اسم الفاعل[11]، وهو باب في النوع الأول/ أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين[12]، وهو نوع في ثالثا/ ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه[13].

والبيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه[14]، يتحدث فيه عن امرأة تزوجها فوجدها مخالفة لما اعتقده[15]، وقد استوفى ما فيه البغدادي[16]، واستشهد بالبيت الكثير من العلماء[17]، ونسب سيبويه إلى عيسى بن عمر الإنشاد نقلا عن بعض العرب، وصدر ذلك بقوله (زعم)، و(زعم) تأتي بمعنى (قال)[18]، وذكر ابن السكيت أنه يطلق على الأمر الذي لا يوثق به[19].

وفي الإنشاد حذف التنوين من (ذاكر) بسبب التقاء الساكنين، وإبقاء لفظ الجلالة منصوبا، والأصل: (ولا ذاكرٍ اللهَ)[20]، فالحذف ليس للإضافة؛ لأنه لو كان للإضافة لكان (ولا ذاكرِ اللهِ)، وهذا أجود؛ لأن تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذف التنوين[21].

ب- قال سيبويه في باب من اسم الفاعل الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفعلُ) كان نكرةً منوَّنا[22]: "وزعم عيسى أنَّهم يُنشِدون هذا البيت:

هَلْ أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجَتِنا أو عبدَ رب أخا عَوْنِ بنِ مِخراقِ"[23].

---

(1) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص110.
(2) ينظر إعراب القراءات الشواذ 237/2.
(3) ينظر تفسير البحر المحيط 67/7، وينظر معجم القراءات 507/6.
(4) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 279/4-280.
(5) ينظر الكتاب، هارون 545/3.
(6) ينظر النُّكت في تفسير كتاب سيبويه 85/3.
(7) ينظر الكتاب، هارون 164/1.
(8) الكتاب، هارون 169/1.
(9) السابق 165/1-166.
(10) ينظر الكتاب، البكاء 242/1.
(11) ينظر السابق 237/1.
(12) ينظر نفسه.
(13) ينظر نفسه.
(14) ينظر ديوان أبي الأسود الدؤلي ص123.
(15) ينظر السابق ص122.
(16) تنظر خزانة الأدب 374/11 وما بعدها.
(17) ينظر المعجم المفصل 141/6.
(18) ينظر الصحاح "ز ع م" 1941/5.
(19) ينظر الصحاح "ز ع م" 1942/5.
(20) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص82.
(21) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 27/2.
(22) ينظر الكتاب، هارون 164/1.
(23) السابق 171/1.

وقال سيبويه قبل ذلك: "وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أَشركتَ بين الآخِر والأوّل في الجارّ؛ لأنه ليس في العربية شيء يَعْمَلُ في حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمِرُ له ناصِباً، فتقولُ: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، كأنَّه قال: ويَضرِبُ عمرًا، أو وضارِبٌ عمرًا"[1].

جعل البكاء النقل تحت استطراد في الكلام على صحة الإعراب حملا على المعنى[2] في الأمثلة من حذف التنوين اضطرارا[3]، وهو في الباب الأول/ عمل اسم الفاعل[4]، وهو باب في النوع الأول/ أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين[5]، وهو نوع في ثالثا/ ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه[6].

هذا البيت مختلف فيه، فقد نقل عبد السلام هارون أن ابن خلف نسبه إلى جابر بن رألان السنبسي، ونقل أنه نُسب إلى جرير وإلى تأبط شرا، ونقل القول إنه مصنوع بعد أن صدره بـ(قيل)[7]، وقد ذكر البغدادي ما في الشاهد[8]، وهو من الأبيات الخمسين التي لا يعلم قائلها[9]، واستشهد بالبيت الكثير من العلماء[10].

وقد نسب سيبويه إلى عيسى بن عمر الإنشاد نقلا عن بعض العرب، وصدر ذلك بقوله (زعم).

وقدره النحاس (باعثٌ عبدَ رب)[11]، وذكر أبو محمد السيرافي أن الشاهد فيه نصب (عبدَ)، وعطفه على موضع (دينار)، والأصل فيه (هل أنت باعث دينارًا)، ويجوز النصب بإضمار فعل، والتقدير (هل أنت باعثٌ دينارًا) أو (تبعث عبدَ ربٍّ)، وهو ما يدل عليه كلام سيبويه[12].

وذكر الرضي أنه إذا نصب بعامل مقدَّر كما ذهب إليه سيبويه فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، حتى يوافق المقدَّرُ الظاهرَ[13]، وبين البغدادي أن الأولى عند سيبويه تقدير الفعل[14].

ج- قال سيبويه في هذا بابُ ما يُختار فيه الرفع إذا ذكرتَ المصدر الذي يكون عِلاجًا: "وإنْ قلت: (له صوتٌ أَيَّما صوتٍ)، أو (مِثْلَ صوتِ الحمار)، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا، جاز. زعم ذلك الخليلُ -رحمه الله-. ويقوّي ذلك أنّ يونس وعيسى جميعاً زعما أنَّ رؤبةَ كان يُنشِد هذا البيت نصبًا:

..... فيها اخْتِدِهافٌ أَيَّما ازدِهافِ

يحمله على الفعل الذى يَنصبُ (صوتَ حمار)؛ لأنَّ ذلك الفعلَ لو ظَهَرَ نَصَبَ ما كان صفةً وما كان غيرَ صفة؛ لأنَّه ليس باسمٍ تُحْمَلُ عليه الصفاتُ. ألاَ ترى أنَّه لو قال: (مِثلَ تضميرِك)، أو (مِثْلَ دأْبِ بِكارٍ)، نَصَبَ. فلمَّا أَضمروه فيما يكون غيرَ الأوَّل أَضمروه أيضًا فيما يكون هو الأوّل، كأَنّه قال: (تَزْدهف أَيَّما ازدهافٍ)، ولكنَّه حذفه؛ لأنَّ (له ازدهافٌ) قد صار بدلاً من الفعل"[15].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في وجه النصب[16]، تحت الباب الثالث/ المصدر الذي فيه علاج ولكنه هو الأول[17]، وهو باب في النوع الرابع/ الأبواب التي يراد بها التشبيه[18]، وهو نوع من الأنواع في ثانيا/ أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر في ابتداء الكلام[19]، وهو في المجرى الثالث من إسناد الفعل (الفعل المضمر المتروك إظهاره)، الفعل المحذوف وجوبا[20].

وصدر البيت:

قَوْلُكَ أَقْوَالاً مَعَ التِّحْلاَفِ .....

وهو لرؤبة بن العجاج[21]، يخاطب أباه ويعاتبه[22].

(1) السابق 169/1.
(2) ينظر الكتاب، البكاء 242/1.
(3) ينظر نفسه.
(4) ينظر السابق 237/1.
(5) ينظر نفسه.
(6) ينظر نفسه.
(7) ينظر الكتاب، هارون 171/1.
(8) تنظر خزانة الأدب 215/8-219.
(9) ينظر السابق 219/8.
(10) ينظر المعجم المفصل 198/5.
(11) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص83.
(12) ينظر شرح أبيات سيبويه، السيرافي 353/1.
(13) ينظر شرح الرضي 425/3.
(14) تنظر خزانة الأدب 216/8.
(15) الكتاب، هارون 364/1.
(16) ينظر الكتاب، البكاء 460/1.
(17) ينظر السابق 459/1.
(18) ينظر السابق 449/1.
(19) ينظر السابق 394/1.
(20) ينظر السابق 353/1.
(21) ينظر ديوان رؤبة ص99.
(22) ينظر السابق ص100.

والازدهاف، الاستعجال والتقحُّم[1]، وقد نسبه أبو سعيد السيرافي إليه[2]، وكذلك نسبه الأعلم الشنتمري[3]، والشاهد فيه الحمل على الفعل، والتقدير: (يزدهف ازدهافًا)، فالنصب على المصدرية، و(أيَّما) أقيمت مقام (الازدهاف)[4]، فدلالة (له ازدهافٌ) صارت بدلا من اللفظ بالفعل[5]، الذي ينصب (صوتَ حمار) بعد (له صوتٌ)، واستشهد بالبيت الكثير من العلماء[6].

استدل سيبويه بما نقله عيسى بن عمر عن رؤبة في إنشاد البيت، وقوَّى به ما ذهب إليه الخليل، ولم يكتف سيبويه بنقل عيسى بن عمر؛ بل قدم عليه يونس، فجمع بينهما، وذلك بعد أن نقل زعم الخليل (له صوتٌ أيَّما صوتٍ)، أو (مِثْلَ صوتِ الحمار)، أو له صوتٌ صوتًا حَسَنًا.

د- قال سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح[7]: "وزعم عيسى أنه سمع ذا الرُّمَّة يُنشد هذا البيت نصبًا:

لَقَــدْ حمَلتْ قيسُ بن عَيلانَ حَرْبَها على مُستَقَــلٍّ للنَّــوائبِ والحــرْبِ
أخاها إذا كانتْ عِضاضًا سما لَهــا على كلِّ حالٍ مِنْ ذَلول ومِنْ صعْبِ

زعم الخليل أن نصب هذا على أنَّك لم ترد أن تحدِّث الناس ولا مَن تُخاطب بأمرٍ جهلُوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل، كأنه قال: (أذكرُ أهلَ ذاك)، و(أذكرُ المقيمين)، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهارُه"[8].

وقال سيبويه في أول الباب: "وإن شئت جعلته صفة فجرَى على الأوَّل، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملْك لله أهلَ الملْك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا"[9].

جعل البكاء النقل في الأمثلة[10]، من سادسا/ صفات المدح والذم، الباب الأول/ ما ينتصب على التعظيم والمدح[11]، في المجرى الثالث من إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، إتباع الاسم ما قبله[12]، وهو مجرى في أنواع الإسناد مع الاسم المظهر، إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله[13].

والبيت لذي الرمة في ديوانه[14]، وعضوضا: من العض[15]، والشاهد فيه نصب (أخاها)، وهو (المستقل) المجرور[16].

وقد صدر سيبويه ما نقله عن عيسى بن عمر بالزعم، واستدل بهذا الزعم على النصب، وهذا النقل عن عيسى بن عمر من نقولات نقلها سيبويه، وبعد استشهاد بالقرآن الكريم، وما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في سياق القبول[17].

المطلب الثالث/ أقوال العرب:

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر ما نقله عن العرب في أربعة مواضع، بلفظ (حدثنا، زعم)، وكان النقل بلفظ (عن العرب، وبعض العرب الموثوق بعربيته، وناس من العرب)، ومع عيسى بن عمر يونس في كل المواضع ، وهذه المواضع هي:

أ- قال سيبويه في باب ما يُضمَر فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرف[18]: "وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجورا، ومصاحَبا مُعانا. حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما، كأنَّه قال: رجعتَ مبرورًا، واذهبْ مصاحَبا"[19].

(1) ينظر الصحاح "زهـ ف" 1370/4.
(2) ينظر كتاب شرح كتاب سيبويه، السيرافي 251/2.
(3) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 527/1.
(4) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص105.
(5) ينظر كتاب شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 252/2، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 527/1.
(6) ينظر المعجم المفصل 124/11.
(7) ينظر الكتاب، هارون 62/2.
(8) السابق 65/2.
(9) السابق 62/2.
(10) ينظر الكتاب، البكاء 133/2، 136.
(11) ينظر السابق 133/2.
(12) ينظر السابق 39/2.
(13) ينظر السابق 9/2.
(14) ينظر ديوان شعر ذي الرمة ص662، وينظر شرح أبيات سيبويه 424/1.
(15) ينظر الصحاح "ع ض ض" 1091/3-1092.
(16) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 397/2، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 71/2.
(17) ينظر الكتاب، هارون 62/2-65.
(18) ينظر السابق 258/1.
(19) السابق 271/1.

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت استطراد في حذف الفعل جوازا مما يكون في المصادر وما أجرِي مجراها[1]، في الباب الثالث/ حذف الفعل جوازا في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء بعد حرف[2]، وهو من أبواب الفعل المحذوف جوازا في المجرى الثاني من إسناد الفعل، الفعل المضمر المستعمل إظهاره[3].

يتحدث سيبويه عن إضمار الفعل المستعمل إظهاره، ومن ذلك قولك لرجل قدم من السفر (خيرَ مقدم)، ويجوز أن تقول: (خيرُ مقدَم)، النصب على تقدير: (قدمت خيرَ مقدم)، فهو مبني عليه بمنزلة المذكور بسبب رؤيتك له، والرفع على أنه مبتدأ أو خبر، ولا تقدير للفعل، وإنما التقدير: (هذا خيرُ مقدم)، ولذلك قالوا: (مصاحبٌ معانٌ)، و"مبرورٌ مأجورٌ"، على تقدير (أنت)، ثم نقل سيبويه عن عيسى بن عمر وغيره[4]، وهذا النقل في الأشياء المنصوبة بأفعال مضمرة، وقد يجوز فيها الرفع بإضمار[5]، وقَبِل سيبويه ما نقله عن عيسى بن عمر ويونس، واستدل به، وقدَّم قبله الحُكم، وأتى بالنقل لإثبات ما قدَّمه.

ب- قال سيبويه في باب النصب فيما يكون مستثنى مبدَلاً: "حدَّثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أنَّ بعض العرب الموثوقَ بعربيته يقول: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدًا)، و(ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا). وعلى هذا: (ما رأيت أحدًا إلا زيدا)، فينصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: (ولكنَّ زيدا)، و(لا أعني زيدًا). وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في (الدرهم) إذا قلت: (عشرون درهمًا)"[6].

ثم قال سيبويه: "ومثله في الانقطاع من أوله: (إنَّ لفُلان والله مالا إلا أنَّه شقيٌّ)؛ فإنه لا يكون أبدا على (إنَّ لفلان)، وهو في موضع نصبٍ، وجاء على معنى: (ولكنَّه شقيٌّ)"[7].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب الرابع/ الاستثناء المتصل[8]، وهو في ثانيًا/ أبواب الاستثناء بـــ(إلا)[9]، في الاستثناء[10].

اختلف النحويون في ناصب المستثنى في مثل (أتاني القومُ إلا زيدًا)، وقد ذكر سيبويه أنه يعمل فيه ما قبله، وأنه مثل قولك: (عشرون درهمًا)، من حيث عمل (عشرون) في (درهمًا)، وعلى هذا النصبُ في قولنا: (ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا)، فالنصب على غير (رأيتُ)؛ فهو يجيء على معنى (ولكنَّ زيدًا)، و(لا أعني زيدًا)، وكذلك القول: (إنَّ لفُلان والله مالا إلا أنَّه شقيٌّ)؛ فهو في موضع نصبٍ على معنى: (ولكنَّه شقيٌّ)[11]، فالنصب في (ما رأيتُ أحدًا إلا زيدٌ) ليس على البدل من (أحدًا) المنتصب بـ(رأيتُ)[12]، ومعنى قول سيبويه: (فيما يكون مستثنى مبدلا) في غير هذا الباب، أما في هذا الباب فهو يبين وجه النصب في الاستثناء، وهو على غير البدلية[13].

وذكر أبو سعيد السيرافي أنَّ النصب في (زيدًا) بالفعل الذي قبل (إلا)، وهو ما يوجبه القياس والنظر الصحيح، وأما أبو العباس المبرد والزجاج فينصبانه بتقدير (أستثني)، فـــ(إلا) نائبة عن (أستثني)، وحكم عليه أبو سعيد السيرافي بأنه غير صحيح، ونقل أبو سعيد السيرافي عن الفراء قوله: إن البصريين ينصبون المستثنى بتقدير فعل معناه (لا أعني)، ثم ظن أبو سعيد السيرافي أن الفراء قصد ما أراده سيبويه بهذا الموضع (ولكنَّ زيدًا) و(لا أعني زيدًا)، وبيَّن أبو سعيد السيرافي أنَّ ما ذُكر تفسيرٌ لمعنى الاستثناء وليس بتعيين الناصب له، وما ذهب إليه الفراء يناقض قولهم[14].

وقد فسر أبو سعيد السيرافي قول سيبويه: "وعلى هذا: (ما رأيت أحدًا إلا زيدا)، فينصب (زيدًا) على غير (رأيتُ)" بأنه النصب على غير البدل؛ ولكنه نصب على الاستثناء، مثل استثنائنا عندما نقول: (أتاني القومُ إلا زيدًا)، والنصب في (ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا) من وجهين: الأول: على البدلية من (أحد)، والآخر: على الاستثناء، والعامل في كليهما (رأيتُ)[15].

وقد ذكر سيبويه أن يونس وعيسى بن عمر حدَّثاه عن هذا النقل، فهما ناقلان عن العرب، فأثبت النقل، ولم يشكك فيه، ثم ذكر ما يؤيده بتعليله، ولم يذكر سيبويه عيسى بن عمر وحده إنما ذكر معه يونس، وسيبويه

(1) ينظر الكتاب، البكاء 1/349-350.
(2) ينظر السابق 1/337.
(3) ينظر السابق 1/329.
(4) ينظر الكتاب، هارون 1/270-271.
(5) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 2/167-168.
(6) الكتاب، هارون 2/319.
(7) السابق 2/319.
(8) ينظر الكتاب، البكاء 3/237.
(9) ينظر الكتاب، هارون 3/226.
(10) ينظر السابق 3/223.
(11) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 3/60.
(12) تنظر التعليقة كتاب سيبويه 2/55.
(13) ينظر السابق 2/54.
(14) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 3/60-61.
(15) ينظر السابق 3/61.

يوضح العامل، ويبيّن كيف تأتىَّ النصب في المعمول، ويقيس على ذلك لتتضح الصورة، ووصف سيبويه بعض العرب بالموثوق بعربيته؛ ليزيد الإثبات والتوثيق.

ج- قال سيبويه في باب إذنْ[1]: "وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: (إذن أفعلُ ذاك)، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبعِدنَّ ذا. ولم يكن لِيرويَ إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل) و(بل)"[2].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت استطراد في (إذن) بين الفعل وبين ما يعتمد عليه[3]، وهذا في الباب الخامس (إذن)[4]، وهو باب من أبواب الحروف المصدرية مع الفعل المضارع[5].

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر أن بعض العرب يقول: (إذن أفعلُ ذاك) فيلغي إعمالها على كل حال، وذلك حتى تجري على وتيرة واحدة، وذلك لأنه جاز فيها الإلغاء ولم يجز في أخواتها، فحملوا مواضع الإعمال على مواضع الإهمال[6]، فهي في ذلك بمنزلة (هل) و(بل)، وصدر سيبويه النقل بقوله (وزعم).

وهذا النقل عن عيسى بن عمر أثبته سيبويه وقَبِله يونس، ولم يكتف سيبويه بقول عيسى بن عمر، وكأنه استغربه، فسأل عن ذلك يونس فأجابه بعدم البعد، فلا يروي عيسى بن عمر إلا ما سمعه، وهذه شهادة في حق عيسى بن عمر.

وما نقله سيبويه نقله ابن السراج، وصدره كذلك بالزعم[7]، وقال أبو حيان: "وحكى عيسى بن عمر أن بعض العرب يُلغيها، وقيل: نقله في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى على ندور هذه اللغة، ولم يُجز ذلك الكسائي ولا الفراء ولا غيرهما ممن وافقهما، وزعم ابن طاهر أنَّ ما رواه عيسى بن عمر من الرفع إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه فعل حال لا مستقبل"[8].

د- قال سيبويه في باب هذا ما تلحقه (الهاء) في الوقف لتحرك آخر الحرف[9]: "وقد يقول بعض العرب: ارْمْ في الوقف، واغْزْ، واخْشْ. حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس. وهذه اللُّغة أقل اللُّغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يُحذف منه شيءٌ، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثلَه في جميع ما هو فيه"[10].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب الأول/ إلحاق (الهاء) في الوقف في بنات (الألف) و(الواو) و(الياء)، وهو من أبواب الوقف[11].

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر بالتحديث، فبعض العرب يجعلون الحرف الأخير من الفعل المعتل بعد حذف حرف العلة كالحرف الصحيح، وقد حكم سيبويه على ذلك بأنه أقل اللُّغتين، فهم يقفون بحذف (الهاء)؛ لأن الكلمة على أكثر من حرف، فيمكن الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن[12]، وقَبِل سيبويه ما حدَّثه به عيسى بن عمر، وعلَّل اللُّغة مع أنَّها أقل اللُّغتيْن، ولم يكتف سيبويه بعيسى بن عمر؛ بل ذكر معه يونس.

المبحث الثاني/ الاختيارات النحوية والصرفية:

نقل سيبويه عن عيسى بن عمر اختياراته وأقواله في عشرة مواضع، وكان اللفظ (كان يذهب، يقول، قول عيسى، كان عيسى يقول، كان لا يصرف، كان يصرف، لا نراه على قول عيسى، سمعناه من عيسى، إلا في قول عيسى،)، وردَّ بالوارد عن العرب وبالقياس وبقول العرب، وتنوعت الاختيارات بين نحوية وصرفية، وفي التالي بيان لذلك:

المطلب الأول/ الاختيارات النحوية:

أ- قال سيبويه في باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخَذْ من الفعل مَجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل[13]: "وأما قوله، وهو الفرزدق:

على حَلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مسلمًا ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كَلامِ.

فإنَّما أراد: ولا يَخرج فيما أَستقبلُ، كأنَّه قال: ولا يَخرج خُروجًا. ألا تراه ذكر (عاهدتُ) في البيت الذى قبله فقال:

أَلَمْ تَرَنِى عاهدتُ ربِّى وإنَّني لبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ.

(1) ينظر الكتاب، هارون 12/3.
(2) السابق 16/3.
(3) ينظر الكتاب، البكاء 125/4، 127.
(4) ينظر السابق 124/4.
(5) ينظر السابق 113/4.
(6) ينظر شرح كتاب سيبويه، الرماني 817/4.
(7) ينظر الأصول في النحو 149/2.
(8) ارتشاف الضرب 1651/4.
(9) ينظر الكتاب، هارون 159/4.
(10) السابق 159/4.
(11) ينظر الكتاب، البكاء 476/5.
(12) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 30/5.
(13) ينظر الكتاب، هارون 343/1.

ولو حمله على أنَّه نَفَى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يَحمله على عاهدتُ جاز. وإلى هذا الوجه كانَ يَذْهَبُ عيسى فيما نُرَى؛ لأنَّه لم يكن يَحمله على (عاهدتُ)"[1].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت الإخبار[2] في الباب الثالث/ الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل[3]، وهو باب من أبواب النوع الثالث/ الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل[4]، وهو من أبواب الفعل المحذوف وجوبا مع المصادر في ابتداء الكلام[5]، في المجرى الثالث من إسناد الفعل (الفعل المضمر المتروك إظهاره)[6].

والمعنى عاهدت الله لا شاتما ولا خارجا، فهو معطوف[7].

وكلام سيبويه فيما نقله عن عيسى بن عمر غير واضح، فقد ذكر سيبويه أن عيسى بن عمر حمله على أنَّه نَفَى شيئًا هو فيه ولم يكن يَحمله على (عاهدتُ)، وقال: (فيما نُرَى)؛ ويعني ذلك أنه اجتهاد من سيبويه، فهو لم يقطع بذلك، ولم ينطق سيبويه بهذا القول إلا في هذا الموضع.

وقد اختلف العلماء في فهم كلام سيبويه، فقد رد أبو سعيد السيرافي قول أبي العباس وأبي إسحاق الزجاج في تفسير قول عيسى بن عمر: إن (خارجا) حال معطوف على ما قبله، والفعل (أشتم) مستقبل في موضع الحال، والتقدير: لا شاتمًا مسلما ولا خارجًا من فيَّ زُورُ كلام، والعامل في (خارجا) (عاهدتُ)، وبين أن كلام سيبويه يخالف ما ذهبا إليه، لأنه ذكر أن عيسى بن عمر لم يكن يحمله على (عاهدت)[8].

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن معنى كلام سيبويه "لو حمله على أنَّه نَفَى شيئاً هو فيه": نفي الحال، (لا أشتم)، (ولا خارجا)، والعامل ليس "عاهدتُ"، وفي نصبه وجهان: الأول ما ذهب إليه أبو بكر مبرمان أنه المفعول الثاني لـ(ترني)، والتقدير: (ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من فيَّ زورُ كلام)، ولم يعجب هذا أبا سعيد السيرافي لاستيفاء (ترني) مفعوليها، فـ(عاهدتُ) في موضع المفعول الثاني، والأجود أن يكون الكلام على (حلفة)، والتقدير: على أن حلفت لا شاتما ولا خارجا، والمصدر (حلفة) يعمل عمل فعله[9].

وما نسبه أبو سعيد السيرافي إلى أبي العباس المبرد ذكره أبو العباس، فقد فسر الشاهد، ثم نقل تفسير قول عيسى بن عمر وهو: عاهدت ربي على أمور وأنا في هاتيْن الحالتيْن لا شاتما ولا خارجا من فيَّ مكروه[10].

ولعل في كلام أبي علي الفارسي توضيحا لمعنى كلام سيبويه فيما نقله عن عيسى بن عمر، فالمعاهد عليه الله غير مذكور، و(لا) في (أشتم) لم تتلق القسم، وهذا معنى عدم الحمل على (عاهدتُ)، فهي في موضع الحال، و(خارجا) حال معطوف على حال، والتقدير: عاهدتُ ربي غير شاتم ولا خارجا[11].

وقد أجاز سيبويه الوجهين، ما ذكره أولا، وما نقله عن عيسى بن عمر، فقوله: (لا أشتم) عند عيسى بن عمر في موضع الحال[12]، وقد أتى سيبويه برأيه، ثم أيده بما ذهب إليه عيسى بن عمر.

ب- قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الصفةُ لأنه حالٌ وقع فيه الألفُ واللامُ[13]: "فإن قلتَ: (ادْخُلوا)، فأمرتَ فالنَّصبُ الوجهُ، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: (ادْخُلِ الأوّلُ فالأوّلُ) أو (رجلٌ رجلٌ) لم يجز، ولا يكون صفةً؛ لأنه ليس معنى (الأوّلِ فالأوّلِ) أنّك تريد أن تُعرّفه بشيء تحلِّيه به. لو قلت: قومُك الأوّلُ فالأوّلُ أَتَوْنا، لم يَستقم، وليس معناه معنى كلِّهم فأُجريَ مجرى (خمستَهم) و(وحدَه).

ولا يجوز في غير الأول هذا، كما لا يجوز أن تقول: مررتُ به واحِدَه، ولا: بهما اثْنَيْهما.

وكان عيسى يقول: ادْخُلوا الأَوّلُ فالأوّلُ؛ لأنّ معناه (ليَدخل)، فحمله على المعنى، وليس بأَبعدَ من:

ليُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ لخُصُومةٍ .....[14]".

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في وجوه إعراب مثال الباب[15]، وهو في الباب السابع/ الصفات المعرَّفة التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده[16].

---

(1) السابق 346/1.
(2) ينظر الكتاب، البكاء 435/1-436.
(3) ينظر السابق 433/1.
(4) ينظر السابق 423/1.
(5) ينظر الكتاب، البكاء 394/1.
(6) ينظر السابق 353/1.
(7) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص103.
(8) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 234/2-235.
(9) ينظر السابق 235/2.
(10) ينظر المقتضب 269/3-270.
(11) تنظر التعليقة على كتاب سيبويه 199/1.
(12) ينظر شرح أبيات سيبويه، السيرافي 239/1.
(13) ينظر الكتاب، هارون 397/1.
(14) السابق 398/1.
(15) ينظر الكتاب، البكاء 510/1-511.
(16) ينظر السابق 509/1.

وهو باب من أبواب استدراك في الحال[1]، وهو في النوع الثاني/ أبواب الحال[2].

نسب سيبويه إلى عيسى بن عمر أنه كان يقول: ادخلوا الأولُ فالأولُ، والسبب حمله على المعنى، وقد قبله سيبويه بعد أن بين المعنى الحامل على ذلك، وذكر ما هو أبعد منه: ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ، ولم يقل: ليَبك يزيدَ ضارعٌ، والسبب أنه لما قال: ليُبكَ يزيدُ، علم السامع أن هناك باكيا يبكي يزيدًا، ثم أجاب عن سؤال مقدر للسامع: من يبك يزيد؟، فقال: ضارعٌ لخصومة يبكيه[3].

فسيبويه قدم قوله مفصلا، ثم ذكر قول عيسى بن عمر مبرّرا، مستشهدا بما هو أبعد، وهذا دفاع واضح من سيبويه عن قول عيسى بن عمر، وقد بين أبو سعيد السيرافي أن ما قدمه سيبويه أولا يفيد عدم جواز ما ذهب إليه عيسى بن عمر؛ لأن لفظ الأمر للمواجه لا يجوز تعريته من الضمير، وإذا أبدل الظاهر منه فكأنه لا ضمير فيه، ولم يفسر سيبويه علة ما ذهب إليه عيسى بن عمر، وإنما أجازه على وجه يُحمل على المعنى، ففي (ادخلوا) معنى (ليدخل القوم)[4]، وبين أبو علي الفارسي أن علة المنع عدم جواز ارتفاع الاسم الظاهر بأمر المخاطب، وما ذهب إليه عيسى بن عمر وأبو العباس المبرد محمول على معنى: ليدخل الأول فالأول[5].

ج- قال سيبويه في باب ما يَجْري عليه صفةُ ما كان من سببه، وصفةُ ما التَبَسَ به أو بشيء من سَبَبه كمَجْرَى صفتِه التي خَلُصتْ له[6]: "وإنما ذكرنا هذا لأنَّ ناسًا من النحويين يَفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابتِ الذي ليس فيه علاجٌ يرونه، نحو: (الآخذ) و(اللازم) و(المخالط) وما أشبهه، وبين ما كان علاجا يَرونه، نحو: (الضارب) و(الكاسر)، فيجعلون هذا رفعا على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعاً، ويُجرونه على الأوَّل إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا، ويجعله على كل حال رفعا إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى"[7].

وقال سيبويه قبل ذلك: "فالعملُ الذي لمْ يقعْ، والعملُ الواقعُ الثَّابتُ في هذا البابِ سواءٌ، وهو القياسُ، وقولُ العرب"[8].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت تعليق[9] في الباب الأول/ النعت السببي باسم الفاعل واسم المفعول من ثالثا/ إتباع الوصف ما قبله إذا كان صفة للآخر (أبواب النعت السببي)[10]، وهو في المجرى الثالث/ إتباع الاسم ما قبله[11]، وهو مجرى في أنواع الإسناد مع الاسم المظهر، إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله[12].

في هذا الباب أشياء أجمع عليها النحاةُ، وأخرى اختلفوا فيها، وقد جعل سيبويه ما اتفقوا فيه أصلا يرد إليه ما سواه بشبه صحيح لا لبس فيه، والذي أجمعوا عليه أن الصفة إذا كانت فعلا للأول، أو لسببه، أو لها التباس به وكانت منوَّنةً فإنها تنجَرُّ بجر الأول، ويوصف بها وتجري عليه، تقول: (مررت بزيدٍ ضاربٍ زيدًا)، و(ضاربٍ أبوه زيدًا)، و(ملازمٍ أباهُ زيدٌ).

واختلفوا إذا كانت الصفةُ مضافةً، فأما سيبويه فجعل حالها كحال المتفق عليه، وأما غيره ففرق بينها، فأجرى بعضها ومنع بعضها الآخر، فألزمه سيبويه باتباع مسلك واحد في الجميع، إما الإجراء على الأول وإما المناقضة[13].

واستدل سيبويه ببيتين سمعهما من العرب، وهما قوله:

وارتَشَـنَ حين أردنَ أن يَرمينا نَبـــلاً بـلا ريـــشٍ ولا بقِـداحِ

ونظرْنَ من خَلَل الخدور بأعيُنٍ مَرضى مُخالطِها السّقامُ صِحاحِ[14].

فقد وصف الشاعر مرضى بـــ(مخالطِها)، و(مخالط) مضاف إلى الضمير، و(مرضى) نكرة، فأجرى ما أضيف إلى الضمير على النكرة، وجره بجره، وقوله:

حَمينَ العَراقيبَ العصا وتركنَه به نَفَسٌ عالٍ مُخالطُه بُهْرُ[15].

(1) ينظر السابق 489/1.
(2) ينظر السابق 470/1.
(3) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص93-94.
(4) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 288/2.
(5) تنظر التعليقة على كتاب سيبويه 313/1.
(6) ينظر الكتاب، هارون 18/2.
(7) السابق 21/2.
(8) نفسه.
(9) ينظر الكتاب، البكاء 84/2-85.
(10) ينظر السابق 81/2.
(11) ينظر السابق 39/2.
(12) ينظر السابق 9/2.
(13) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 350/2.
(14) ينظر الكتاب، هارون 20/2.
(15) ينظر السابق 21/2.

فوصف الشاعر (نفسٌ) المرفوع بـ(مخالطُهُ) المرفوع، و(مخالط) مضاف إلى الضمير، وهي نعت، وليست فعلا للموصوف؛ إنما فعل سببه، ولم تنتصب على الحال، لأن (المخالطة) فاعلها (البهر)[1].

وأما من خالف سيبويه في الصفة المضافة التي ليست للأول وليست لما التبس به الأول فله مذهبان، الأول مذهب عيسى بن عمر، والآخر مذهب يونس.

فأما عيسى بن عمر فإنه قسمه إلى قسمين، الأول: عمل ثابت ليس فيه علاج، نحو (اللازم) و(المخالط) و(الكاسر)؛ والآخر: الصفة التي فيها علاج نحو (الكاسر) و(الضارب)، فإذا كانت غير مرفوعة فهي تجري على كل حال، تقول: (مررتُ برجلٍ ضاربِه عمرٌو) و(رأيتُ رجلاً ضاربَ أبيه عمرٌو)، وإذا كان الفعل ملازما واقعا فهو منصوب، تقول: مررت برجلٍ ملازمَه زيدٌ، و(أتيت بلبنٍ ممازجَه ماءٌ)، فـ(الملازمة) و(المخالطة) و(الممازجة) وُجِدتْ ووقَعتْ، كأنك قلت: (مخالطه الساعة)، و(ممازجه الساعة)، و(ملازمه الساعة)؛ وإذا كان الفعل والملازم غير واقع فإنه يجري على الأول، تقول: (مررتُ برجلٍ مفارقِه الروح)، وبـ(رجلٍ ملتقِّه السير)، كأنك قلت: (مفارقه غدا) و(ملتفه غدا)، فلم تقع (المفارقة)، ولم يقع (الالتفاف).

وأما يونس فإنه يوافق عيسى بن عمر في الفعل اللازم الذي لا علاج فيه إذا كان منصوبا، وأما الفعل غير الواقع فهو مرفوع على كل حال، لا فرق بين الفعل (اللازم)، والفعل الواقع (علاجا) كـ(الكسر) و(الضرب)[2]، والمقصود بالواقع (الحال)، وبغير الواقع (الاستقبال)[3].

وقد أثبت سيبويه كلامه بالمقايسة، واستدل بكلام العرب[4]، وذكر بعد ذلك قول عيسى بن عمر وقول يونس، وردَّ عليهما فيما قدَّمه، وأثبت ما يعلمه في المسألة، ولم يشر إلى قبول ما ذهبا إليه، وفي ذلك مخالفة لما ذهب إليه عيسى بن عمر، وقد قال سيبويه بعد استدلاله بالشاهد الأول: "وسمعنا من العرب من يرويه، ويروي القصيدة التي فيها البيت، ولم يلقِّنه أحد هكذا"[5]، وهو كلام صريح في الإثبات، وفي رد تهمة أنه مصنوع، ودفاعٌ قويٌّ من سيبويه عن المذهب الذي اختاره وأيده، وقَبْل استدلال سيبويه بالشاهد الآخر قال: "وأنشد غيرُه من العرب بيتا آخر، فأجروه هذا المجرى"[6].

د- قال سيبويه في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرةً[7]: "ومن قال: (هذا أوَّلُ فارسٍ مُقبلا)، من قِبل أنه لا يستطيع أن يقولَ: (هذا أوَّلُ الفارس)، فيُدخل عليه الألفَ واللامَ، فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن (درهما) في قولك: (عشرون درهمًا) مَعْرفةٌ، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من الفرسان، فحذفوا الكلام استخفافا، وجعلوا هذا يُجزئُهم من ذلك. وقد يجوز نصبُه على نصب: (هذا رجلٌ منطلقا)، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالا ولم يَجعله وصفا"[8].

وقد قال سيبويه في أول الباب: "وذلك قولك: (هذا أول فارسٍ مُقبلٌ)، و(هذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ)، و(هذا خيرٌ منك مقبلٌ).

ومما يدلك على أنهن نكرةٌ أنهن مضافات إلى نكرة، وتوصَف بهن النكرة. وذلك أنك تقول فيما كان وصفًا: (هذا رجل خيرٌ منك)، و(هذا فارسٌ أول فارسٍ)، و(هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك)"[9].

جعل البكاء ما نسبه سيبويه إلى عيسى بن عمر في النصب في أمثلة الباب[10]، وهو من أولا/ ما كان نكرة لا توصف بمعرفة[11]، وهو من تقسيمات المجرى الخامس من إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله، ما لا يصح أن يكون صفة أو موصوفا[12]، وهو مجرى في أنواع الإسناد مع الاسم المظهر، إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله[13].

يتحدث سيبويه في هذا الباب عن أسماء لا تدخل عليها (الألف) و(اللام)، وهي نكرة بدلائل النكرة عليها، فهي توصف بالنكرة، وتوصف بها النكرة[14]، وجعل سيبويه (هذا أوَّلُ فارسٍ مقبلا) في باب الحال، فهو

(1) ينظر شرح أبيات سيبويه، السيرافي 427/1.
(2) ينظر السابق 351/2-352.
(3) تنظر التعليقة على كتاب سيبويه 231/1.
(4) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 44/1.
(5) الكتاب، هارون 20/2.
(6) نفسه.
(7) ينظر السابق 110/2.
(8) الكتاب، هارون 112/2.
(9) السابق 110/2.
(10) ينظر الكتاب، البكاء 193/2.
(11) ينظر السابق 191/2.
(12) ينظر السابق 189/2.
(13) ينظر السابق 9/2.
(14) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 440/2.

مثل قولك: (هذا رجلٌ منطلقا)[1]، وأجاز سيبويه النصب، ونقل عن عيسى بن عمر، وأثبت قوله، وخرَّجه، وأيَّده بإجازة الخليل له،

هـ- قال سيبويه في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم؛ لأنه لا يكون وصفًا للأول ولا عطفًا عليه[2]: "وكان عيسى بن عمر يقول: (يا مطرًا)، يشبِّه بقوله: (يا رجلا)، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة. ولم نسمع عربيًّا يقوله، وله وجه من القياس إذا نُوّن وطال كالنَّكرة، و(يا عشرين رجلا) كقولك: (يا ضاربًا رجلا)"[3].

قبل النقل عن عيسى بن عمر قال سيبويه: "وأمَّا قول الأحوص:

سلامُ الله يَا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ.

فإنما لَحِقه التَّنوينُ كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ .....؛ ولكنه اسم اطَّرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنَّه يُرفع بما يُرفع من الأفعال والابتداء، فلمَّا لحقه التنوين اضطرارا لم يُغيَّرْ رفعه كما لا يُغيَّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأن (مطرا) وأشباهه في النِّداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا"[4].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت 3- المعرفة المنوَّنة[5]، وهو تقسيم في استدراكٍ في بعض أنواع النداء[6]، في الباب الثالث/ ما ينتصب من توابع المنادى المبهم[7]، وهو باب من أبواب النداء[8].

أراد الشاعر في البيت (يا مطرُ)؛ ولكنه اضطر إلى التنوين، فالتنوين فيه كتنوين ما لا ينصرف في الشعر[9]، فبيَّن سيبويه أن التنوين في (يا مطرٌ) للضرورة، ولوكان تنوينه لأنه نكرة لانتصب، ثم نقل عن عيسى بن عمر قوله (يا مطرًا)، والحجة أن التنوين رد اللفظ إلى أصله؛ لأنَّ أصل النداء النصب[10].

وتحدث المبرد عن الاختلاف في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين في الشعر اضطرارا، فالخليل وسيبويه والمازني يختارون الرفع، فهو بمنزلة مرفوع لا ينصرف، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي يختارون النصب وحجتهم الرجوع بالاسم إلى الأصل[11].

وذكر سيبويه تعقيبا على ما قاله عيسى بن عمر أنه لم يسمع عربيا يقوله، وفي ذلك ردٌّ لما ذكره عيسى بن عمر، وقد عبر سيبويه بالقول ولم يعبر بالإنشاد؛ ولعل ذلك لأنه لم يثبت عنده، ورفض نسبته إلى العرب، فسيبويه لا يطلق الألفاظ اعتباطًا، فلا يمكن نسبته إلى العرب، ولا يمكن رواية البيت به.

و- قال سيبويه في باب ما ينصرفُ من الأفعال إذا سميت به رجلا[12]: "وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يُسَمَّى: (كَعْسَبًا)؛ وإنَّما هو (فَعَل)[13] من الكَعْسَبَة، وهو العَدْو الشديد مع تداني الخُطا. والعرب تُنشد هذا البيت لسُحَيْم بن وَثِيل اليربوعيّ:

أنا ابنُ جَلاَ وطلاّع الثَّنايا متى أَضَعِ العِمَامةَ تَعْرِفونِي.

ولا نراه على قول عيسى؛ ولكنَّه على الحكاية، كما قال:

* بَنِي شابَ قَرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ *

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا"[14].

وقال سيبويه قبل ذلك: "عم يونس: أنك إذا سمَّيت رجلاً بـ(ضارب) من قولك: ضاربْ، وأنت تأمر، فهو مصروف. وكذلك إن سميته (ضارَبَ)، وكذلك (ضَرَب). وهو قول أبي عمرو والخليل"[15].

وعلل سيبويه هذا القول بقوله: "وذلك لأنَّها حيث صارت اسمًا، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد، التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل، غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل

(1) ينظر السابق 442/2.
(2) ينظر الكتاب، هارون 194/2.
(3) السابق 203/2.
(4) الكتاب، هارون 202/2-203.
(5) ينظر الكتاب، البكاء 95/3-96.
(6) ينظر السابق 87/3.
(7) ينظر السابق 85/3.
(8) ينظر السابق 71/3.
(9) ينظر كتاب شرح أبيات سيبويه، النحاس ص133-134.
(10) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 157/2.
(11) ينظر المقتضب 212/4-213.
(12) ينظر الكتاب، هارون 206/3.
(13) أي: منقول من الفعل، وليس المقصود أنه مفتوح العين.
(14) الكتاب، هارون 206/3-207.
(15) السابق 206/3.

للأسماء، فصارت بمنزلة (ضَارب) الذي هو اسم، وبمنزلة (حَجر) و(تابل)، كما أنَّ (يزيد) و(تغلب) يصيران بمنزلة (تَنْضب) و(يعمل) إذا صارت اسما"[1].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب السادس/ التسمية بالفعل[2]، وهو في أولا/ أبواب ما كان على وزن الفعل[3]، وهو باب من أبواب ما لا ينصرف[4].

هذا الباب عقده سيبويه لمن سُمِّي بفعل، لا ضمير فيه، ولا توجد زيادة في أوله، وله نظير من الأسماء، فيونس وأبو عمرو والخليل على صرف الاسم، وعيسى بن عمر على عدم الصرف في المعرفة، ويحتج عيسى بن عمر بإنشاد العرب: (أنا ابن جلاَ)؛ فـ(جلا) فعل ماض، سُمِّي به أبوه، وهو غير مصروف، وقد ردَّ سيبويه ذلك بأنَّ في (جلا) ضميرا، وهذا سبب عدم الصرف، فالفعل إذا كان معه ضمير أو فعل ظاهر حُكِيَ ولم يُغيَّرْ، وذلك كقوله: (شاب قرناها)[5]، فهناك ضمير فاعل في (جلا)، وهو لا يظهر مع فعل الواحد، فهو جملة محكية، والجملة المحكية لا تُصْرَف، إنما تحكى كما هي[6].

بدأ سيبويه المسألة بعرض الرأي الذي يرتضيه، وقد نسبه إلى يونس، وأعقبه بموافقة أبي عمرو والخليل، ومع أنه صدر النسبة بالزعم إلا أنه لا يقصد بذلك الغرابة والإتيان بغير المعهود، وبعد عرض سيبويه ما ذهب إليه عيسى بن عمر علق عليه بأنَّ ما ذهب إليه عيسى بن عمر خلاف قول العرب، واستدل بالسماع عن العرب، فهم يصرفون (كعسبًا)، وخالف سيبويه عيسى بن عمر في البيت الذي استدل به، وهو ظاهر في رَدِّ ما ذهب إليه عيسى بن عمر واختيار القول الآخر.

ز- قال سيبويه في باب تسمية المؤنث[7]: "فإن سمَّيت المؤنث بـ(عمْرو) أو (زيْد)، لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشدُّ ملاءمة للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمىَّ المؤنَّث بالمؤنَّث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكَّر. وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو)؛ لأنَّه على أخف الأبنية"[8].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت التسمية بالمذكَّر[9]، وهو في الباب الثالث/ تسمية المؤنَّث[10]، وهو في رابعا/ أبواب الأسماء[11]، وهو باب من أبواب ما لا ينصرف[12].

هذا مما اشتمل عليه الباب الذي عقده سيبويه، وهو تسمية المؤنَّث باسم مذكَّرٍ متكوّنٍ من ثلاثة أحرفٍ أوسطُها ساكن، وذلك مثل تسمية امرأة بـ(زيد) أو (عمرو)، فذهب أبو إسحاق وأبو عمرو ويونس والخليل وسيبويه إلى عدم صرفه، وحكموا عليه بأنه أثقل من (هند) و(دعد)[13]، ونسب المبرد هذا الرأي إلى سيبويه والخليل والأخفش والمازني، وذكر أنهم يستدلون بقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَاقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ... ﴾[14]، فهو اسم مذكَّر، والمقصود به البلدة[15].

وعلل سيبويه ذلك بأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل أنْ يُسمَّى المؤنَّث بالمؤنَّث، ويُسمَّى المذكَّر بالمذكَّر، فهذا النقل من المذكَّر إلى المؤنَّث، والمخالفة لما اعتاده العرب في كلامهم أدى إلى ثِقَل اللفظ.

ويرى عيسى بن عمر أن صرفه أولى، وهو ما ذهب إليه المبرد، فالاسم المذكر إذا سمي به مؤنثا فإن أثقل أحواله أن يصير مؤنثا، ولا ثقل آخر[16]، وعبر المبرد عن هذا الرأي بأنهم يرون صرفه جائزا، ونسبه إلى عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي عمرو الجرمي، وذكر أنه يحسبه قول أبي عمرو بن العلاء[17].

(1) السابق 206/3.
(2) ينظر الكتاب، البكاء 357/4-358.
(3) ينظر السابق 341/4.
(4) ينظر السابق 339/4.
(5) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 469/3-470.
(6) تنظر التعليقة على كتاب سيبويه 25/3-26، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 242/2-242.
(7) ينظر الكتاب، هارون 240/3.
(8) السابق 242/3.
(9) ينظر الكتاب، البكاء 404/4.
(10) ينظر السابق 403/4.
(11) ينظر السابق 394/4.
(12) ينظر السابق 339/4.
(13) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 12/4.
(14) سورة الزخرف 57.
(15) ينظر المقتضب 351/3.
(16) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 12/4، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 461/2-462.
(17) ينظر المقتضب 352/3.

وقد قدم سيبويه ما يرتضيه قاطعا أنه لا يجوز الصرف، ونسبه، وذكر أنه القياس، وعلل ذلك ، ثم ذكر رأي عيسى بن عمر مع علته، ولا يوجد في كتاب سيبويه نسبة إلى يونس، إنما أسند سيبويه إليه الحديث فيما ذكره عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، ومع تعليل سيبويه لما ذهب إليه عيسى بن عمر إلا أنَّ القياس خلافه.

ح- قال سيبويه في هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت أعلاما[1] خاصة[2]: "وذلك: (ذا)، و(ذي)، و(تا)، و(أُلى)[3]، و(أُلاءِ) وتقديرها (أولاع). فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلّ شكل شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سِواها، من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: (غاقِ) و(حاءِ). ومنهم من يقول: (غاقٍ) وأشباهها؛ فإذا صار اسماً عُمل فيه ما عُمِل بـ(لا)؛ لأنَّك قد حوَّلته إلى تلك الحال كما حوَّلت (لا). وهذا قول يونس والخليل ومن رأيْنا من العلماء، إلا أنك لا تُجري (ذا) اسم مؤنث؛ لأنه مذكَّر إلا في قول عيسى، فإنه كان يصرف امرأة سميتّها: بـ(عمْرو)، وأمَّا (ذي) فبمنزلة: (في)، و(تا) بمنزلة: (لا)"[4].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب الحادي عشر/ التسمية بالأسماء المبهمة[5]، وهو في رابعا/ أبواب الأسماء[6]، وهو تحت أبواب ما لا ينصرف[7].

إذا سُمِّي بالأسماء المبهمة المبنية أُجريَتْ مُجرَى المعرب، فإن لم تكن على بناء الأسماء المعربة جعلت على بناء مثل بنائها، فيزاد عليها من جنس آخرها، ولا يجتمع ألفان فتقلب الألف همزة؛ لأنها من مخرجها، فتقول في رجل سميته بـــ(ذا) للإشارة أو (ذي) أو (أولَى) المقصورة أو (أولاء): (هذا ذاءٌ)، و(مررت بذاءٍ) و(هذا ذيٌّ) و(هذا أولَى)، و(رأيتُ أولَى) و(مررت بـأولَى)، يَجرِي مَجرَى (هُدًى) منونا، (هذا أولاءٌ) و(مررتُ بـأولاءٍ)، و(رأيت أولاءَ)، فيجري مَجررى (دعاء) و(حداء)، وما أشبههما.

فإذا سميت امرأة بذلك فإنها تجري مجرى الرجل في التغيير وفي الإعراب إلا أنك لا تصرفها، فتقول في امرأة سميتها بـــ(أولى) و(أولاء) و(ذا): (هذه أولَى) و(رأيت أولَى) و(مررتُ بـأولَى)، و(هذه أولاءُ) و(رأيتُ أولاءَ)، و(مررتُ بـأولاءَ)، و(هذه ذاءُ) و(رأيتُ ذاءَ) و(مررتُ بذاءَ)، لا يجوز عند سيبويه إلا هذا؛ لأنه اسم مذكَّر سمي به مؤنث، فهذا كله مثل امرأة سميت بـ(عمرو)، فإن سمّيت بـــ(ذي) أو (تا) عوملت معاملة (هند)، فيجوز الصرف وعدمه، تقول: (هذه ذيٌّ) و(ذيُّ)، و(هذه تاءٌ) و(تاءُ)؛ وأما عيسى بن عمر فإنه يرى تسمية المؤنث بالمؤنث والمذكر سواء، إذا كان اسمها من ثلاثة أحرف ساكن الوسط[8].

قَدَّم سيبويه ما يراه، ثم ذكر مذهب عيسى بن عمر ولم ينسبه إلى غيره، وفيما قاله سيبويه ميل واضح إلى ما قدمه.

المبحث الثاني/ الاختيارات الصرفية:

أ- قال سيبويه في باب الإضافة إلى كل شيء من بنات (الياء) و(الواو)، التي (الياءات) و(الواوات) (لاماتُهُنَّ)، إذا كان على ثلاثة أحرف، وكان منقوصا لـــ(لفتحة) التي قبل (اللام)[9]: "وإن أضفت إلى (فَعُل) لم تغيّره؛ لأنها إنما هي كسرة واحدة، كلُّهم يقولون: (سمُريٌّ). و(الدُّئِل) بمنزلة (النَّمِر)، تقول: "دُؤَليٌّ". وكذلك سمعناه من يونس وعيسى"[10].

وقال قبل ذلك: "وما جاء من (فَعِل) بمنزلة (فَعَل) قولهم في النَّمِر: نَمَريٌّ، وفي الحَبِطات حَبَطيٌّ، وفي شَقِرة: شَقَريٌّ، وفي سَلِمة: سَلَميٌّ"[11].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر تحت استطراد فيما كان غير معتل بالياء أو الواو[12]، وهو في الباب الثالث/ ما كان على ثلاثة أحرف مقصورًا أو منقوصًا[13]، وهو باب تحت النوع الأول/ أبواب بنات (الياء) أو (الواو)[14]، وهو نوع في أبواب النسب[15].

(1) في الكتاب، هارون "علامات"، وما أثبت من النكت في تفسير كتاب سيبويه 488/2، والكتاب، البكاء 451/4، وذكر في الهامش أن "علامات" سهو.
(2) ينظر الكتاب، هارون 280/3.
(3) في الكتاب، هارون (ألا)، وما أثبت من الكتاب، البكاء 451/4، وهو الصحيح.
(4) السابق 280/3-281.
(5) ينظر الكتاب، البكاء 451/4.
(6) ينظر السابق 494/4.
(7) ينظر السابق 339/4.
(8) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 47/4-48.
(9) ينظر الكتاب، هارون 342/3.
(10) الكتاب، هارون 343/3.
(11) نفسه 343/3.
(12) ينظر الكتاب، البكاء 26/5.
(13) ينظر السابق 25/5.
(14) ينظر السابق 21/5.
(15) ينظر السابق 15/5.

جعل سيبويه (دُئل) بمنزلة (نمِر)، وقد قالوا في (نَمِر): (نَمَري)؛ لأنه لو قيل: (نمِريّ) سيجتمع كسرتان وياءان، ولا يوجد في الكلمة من الحروف التي يقاومها وليست من جنسها إلا حرف (النون)، فالإضافة إلى (دُئِل): (دُؤَليّ)، ولو سمينا رجلا بـ(ضُرب) قلنا في إضافته: (ضُرَبيّ)[1].

وقد قدَّم سيبويه طريقة الإضافة في (دُئِل)، ثم أتبعه بسماعه ذلك من يونس وعيسى بن عمر، وفي ذلك تقوية لما قدَّمه، وكأنه يشير إلى قوة ذلك بسماعه، وأنه لا خلاف في هذه الإضافة، واستعمل سيبويه لفظة (السماع)، ليؤكد الأمر، ولم يكتف بذكر عيسى بن عمر وحده، إنما ذكره، وذكر قَبْله يونس.

ب- قال سيبويه في باب تحقير بناتِ (الياء) و(الواو) اللاتي (لاماتُهُنَّ) (ياءات) و(واوات)[2]: "وأمَّا عيسى فكان يقول: (أُحَيٌّ)، ويَصرف، وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت (أُصمَّ)؛ لأنَّه أخف من (أحْمَر)، وصرَفتَ (أَرْأَس) إذا سميت به ولم تَهمز، فقلت: (أرَس). وأما أبو عمرٍو فكان يقول: (أُحَيّ). ولو جاز لقلت في عطاءٍ: (عُطَيّ)؛ لأنَّها (ياءٍ) كهذه (الياء)، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في (سِقايةٍ): (سُقَيّة)، و(شاوٍ): (شُوَيّ). وأما يونس فقوله: هذا (أُحيُّ) كما ترى، وهو القياس والصواب"[3].

وقال قَبْل ذلك: "واعلم أنَّه إذا كان بعد (ياء) التصغير ياءان حذَفتَ التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال (فُعيلٍ)، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في (عطاءٍ): (عُطَيٌّ)، و(قضاءٍ): (قُضيٌّ)، و(سِقايةٍ): (سُقَيَّةٌ)، و(إداوةٍ): (أُدَيّةٌ)، وفي (شاويةٍ): (شُويةٌ)، وفي (غاوٍ): (غُوَيٌّ). إلاَّ أن تقول: (شُوَيْوِيَةٌ) و(غُوَيْوٍ)، في [قول][4] من قال: (أُسَيْوِد)؛ ..... وكذلك (أحوى) إلاَّ في قول من قال: (أُسيوِد). ولا تصرفه؛ لأنَّ الزيادة ثابتة في أوّله، ولا يُلتفت إلى قلّته كما لا يُلتفت إلى قلة (يضع)"[5].

جعل البكاء ما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر في الباب السادس/ تصغير ما كانت لامه واوا أوياء[6]، وهو باب من النوع الخامس/ تصغير ما فيه إعلال بالبدل أو القلب[7]، وهو نوع في باب التصغير[8].

إذا صغرنا (أحْوَى) على قول من يقولون: (أُسَيْود) نقول: (أُحيوِيُ يا فتى)، (ورأيتُ أُحيْوِيَ يا فتى)، وهذا لا خلاف فيه، وأما على رأي من يقول: (أُسيِّد) فقد اختلفوا فيه، فذهب سيبويه إلى حذف (الياء) الأخيرة؛ فهو مثل (أصمَّ)، و(أرس)، وأصلهما (أصمم) و(أرأس)[9].

وكان عيسى بن عمر يَصْرِف، وقد ردَّ عليه سيبويه بـــ(أصم) و(أرس)، وأبطل المبرد رد سيبويه بـــ(أصم)، ورد أبو سعيد السيرافي إبطال المبرد؛ والذي يقصده سيبويه أن الخفة مع ثبوت الزائد والمانع من الصرف لا توجب الصرف، ولو سمينا بـــ(يعد) و(يضع) لم يُصرف مع سقوط حرف من وزن الفعل[10]، كما أن حذف (اللام) قد يكون في الفعل، وذلك مثل (ارْمِ)، ولا يخرجه هذا من الفعل، فكذلك ما أشبه الفعل إذا حذف منه (اللام) لا يخرجه الحذف عن مشابهة الفعل، فـــ(يضع) إذا سمينا به رجلا يخرج عن مشابهة (يذهب) وإن حذفت منه (الفاء)[11].

فالتصغير على من قال (أسيِّد) فأدغم، على رأي عيسى بن عمر (أُحيٌّ) محذوف (الياء)، وهو مصروف، فهو مثل (عُطَيٌّ)، فالصرف لنقص الكلمة عن وزن الفعل نقصا لازما، وأما (أرس) فإن النقص فيه غير لازم، وعلى رأي أبي عمرو (أُحَيّ) رفعًا وجرًا، و(أُحَيِيَ) نصبًا، فهو مثل (أُعَيْم)، فهو لا يحذف (الياء) الثالثة نسيا، وإنما حذفها مع التنوين، فالحذف فيها مثل حذف (الياء) من (قاض)، ويَرُد (الياء) مع الإضافة ومع التعريف؛ وأما يونس فإنه يحذف الأخيرة، ويجعل الإعراب فيما يليها، ويمنع الصرف، وهذا ما اختاره سيبويه والمبرد، فمنع الصرف مع زوال وزن الفعل لفظا وتقديرا بسبب الحذف نسيا بسبب الهمزة في الأول، فهي تنبه عليه وترشد إليه، فهي مثل منع الصرف في (يعد) و(يرى) اتفاقا مع نقص وزن الفعل بسبب حذف (الفاء) و(العين) وجوبا[12].

بدأ سيبويه برأيه واستدل عليه، ثم ذكر رأي عيسى بن عمر، وخطأه، وأيد سيبويه رأيه بالقياس.

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 101/4.
(2) ينظر الكتاب، هارون 471/3.
(3) السابق 472/3.
(4) الزيادة من الهامش، وهي موافقة لما في ط.
(5) الكتاب، هارون 471/3.
(6) ينظر الكتاب، البكاء 170/5.
(7) ينظر السابق 155/5.
(8) ينظر السابق 107/5.
(9) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 209/4، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 40/3.
(10) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي 209/4.
(11) تنظر التعليقة على كتاب سيبويه 327/3.
(12) ينظر شرح شافية ابن الحاجب 232/1-233، وارتشاف الضرب 355/1-356.

خاتمة:

بعد هذه الدراسة يتضح أثر عيسى بن عمر في كتاب سيبويه، ويتضح كذلك موقف سيبويه مما نسبه إليه، فسيبويه عبر بألفاظ متعددة، وكان موقفه متغيّرا على حسب المنقول، حتى إنه عبر بلفظ (القول) ولم يعبِّر بلفظ (الإنشاد) في (يا مطرًا)، ومع ذلك فإن مكانة عيسى بن عمر كبيرة عند سيبويه؛ بدليل قبول القراءة، والرواية، والكثير من الاختيارات، ويمكن تلخيص بعض النتائج في الآتي:

1- نقل سيبويه عن عيسى بن عمر القراءة القرآنية، والإنشاد، والنقل عن العرب، والاختيارات.

2- القراءة القرآنية المثبتة عن عيسى بن عمر ثلاث قراءات، وهي قراءات شاذة، الأولى حدَّث بها عيسى بن عمر عن ناس كثير، والثانية نسبها سيبويه إلى عيسى بن عمر، والثالثة حدَّث بها عيسى بن عمر سيبويه، وقد قَبِل سيبويه الجميع، وقاس عليه، وعلَّل، واستشهد.

3- مواضع الإنشاد المنقولة عن عيسى بن عمر أربعة، الأول/ عن بعض العرب، والثاني/ بواو الجمع، بلفظ (يُنشدون)، والثالث/ عن رؤبة، والرابع/ عن ذي الرمة، وقَبِل سيبويه الإنشاد، وشرح، وعلَّل، وكان يونس في أحد هذه المواضع.

4- قَبِل سيبويه ما حدَّث به عيسى بن عمر عن العرب، وكان يونس فيها كلِّها، فقد جمع سيبويه بينهما في ثلاثة مواضع، وسأل سيبويه يونس في موضع عما ذكره عيسى بن عمر، ووصف سيبويه اللُّغة في النقل الأخير بأنها أقل اللُّغتيْن.

5- أثبت سيبويه عشرة اختيارات لعيسى بن عمر، منها قول في بيت شعري، ولم يقبله سيبويه، ولم يعبِّر عنه بالإنشاد.

6- رد سيبويه بعض اختيارات عيسى بن عمر بقوله: لم يُسمع عربي يقوله، وهو خلاف قول العرب، وهو خطأ، وهو مذكَّر إلا في قول عيسى.

7- لم يكن النقد واضحا في أحد المواضع، وهو المنقول من باب تسمية المؤنث، حيث جمع سيبويه بين مخالفة القياس وتعليل ما ذهب إليه عيسى بن عمر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- أخبار النحويين البصريين، تأليف: القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله البصري، تحقيق: محمد طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374ه-1955م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة وشرح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418ه-1998م.

3- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1417ه-1996م.

4- إعراب القراءات الشواذ، تأليف: أبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتاب، بيروت - لبنان، 1417ه-1996م.

5- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، تأليف: عبد الفتاح القاضي، مكتبة أنس بن مالك، مكة المكرمة، ط1، 1423ه-2002م

6- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410ه-1990م.

7- تفسير البحر المحيط، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرظه: عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413ه-1993م.

8- خزانة الأدب ولب لباب العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1403ه-1983م.

9- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط2، 1384ه-1964م.

10- ديوان رؤبة، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، من دون ط،ت.

11- ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل هنري هيس مكارتني، كلية كمبريج، 1337ه-1919م.

12- شرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416ه-1996م.

13- شرح الرضي على الكافية، تأليف: رضي الدِّين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.

14- شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: رضي الدِّين محمد بن الحسن الإستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق وضبط وشرح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403ه-1982م، من دون ط.

15- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق وموازنة: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، رسالة دكتوراة، 1418ه-1998م.

16- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، 1429ه-2008م.

17- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1990م.

18- طبقات النحويين واللُّغويين، تأليف: أبي بكر الزُّبَيْدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، من دون ت.

19- غاية النهاية في طبقات القراء، تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، طبعة حديثة مصححة، ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

20- الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تصنيف وشرح وتعليق: محمد كاظم البكاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت-لبنان، ط1، 1435ه-2015م.

21- الكتاب، تأليف: سيبويه أبي عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408ه-1988م.

22- كتاب شرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير زاهد غازي، عالم الكتاب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1406ه-1986م.

23- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، شارك في التحقيق: فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، ط1، 1418ه-1998م.

24- المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه، دراسة صرفية نحوية، تأليف: عمر علي الباروني، مجلة شمالجنوب، العدد العاشر، ديسمبر، 2017م.

25- مجاز القرآن، تأليف: أبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، من دون ط،ت.

26- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تأليف: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، من دون، ط، ت.

27- مراتب النحويين، تأليف: أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللُّغوي الحلبي، تحقيق وتعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، من دون ط، ت.

28- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف: ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م.

29- معجم القراءات، تأليف: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1422ه-2002م.

30- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1417ه-1996م

31- المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، جمهورية مصر-القاهرة، ط3، 1415ه-1994م.

32- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تأليف: أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط3، 1405ه-1985م.

33- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف: أبي الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1420ه-1999م.